توجهات البحث التربوى فى أطروحات الماجستير والدكتوراه فى مجال أصول التربية بكلية التربية . جامعة الإسكندرية من ١٩٦٥ إلى ٢٠١٣

إعـداد

أ.د. شبل بدران
أستاذ علم اجتماع التربية
العميد السابق لكلية التربية . جامعة الإسكندرية

مجلة الدراسات التربوية والانسانية . كلية التربية . جامعة دمنهور
المجلد الخامس العدد (٤)- الجزء الثانى- لسنة ٢٠١٣

doi: 10.12816/0002155

توجهات البحث التربوى فى أطروحات الماجستير والدكتوراه فى مجال أصول التربية بكلية التربية . جامعة الإسكندرية من ١٩٦٥ إلى ٢٠١٣

د.شبل بدران

ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمرالإقليمى حول:"الماجستير والدكتوراه فى التربية فى الجامعات العربية: الجودة والقيمة المضافة" والذى أقامته شبكة المعلومات العربية التربوية(شمعه)والهيئة اللبنانية للعلوم التربوية فى الفترة من٨ - ٩ نوفمبر ٢٠١٣ بيروت . لبنان.

"عندما نتحدث عن مناهج بحث كيفية أو كمية، فنحن فى الواقع، إنما نتحدث عن فئات مترابطة ومتماسكة من الافتراضات والمسلمات والبديهيات عن العالم الاجتماعى، وهى فى جوهرها افتراضات ومسلمات فلسفية أبستمولوجية وأنطولوجية وأيديولوجية أيضاً، وهذا يعنى بالضرورة أن قضية المنهج مسألة أكبر وأوسع من كونها مسألة فنية وتقنية تتعلق فقط بجميع بيانات أو معلومات عن ظاهرة ما ندرسها ونبحثها".(Ray C. Rist, 1977: 43)

"إن دعوى(الموضوعية)أو عدم التحيز أو الانفصال عن الموقف، كلها أمور (أشبه بالخرافه) يصطنعها أرباب(المنهج الوضعى)فى العلوم الاجتماعية، زاعمين بأنهم يكشفون عن الحقائق ويدعون(الأرقام تتكلم)".(حامد عمار،١٩٨٦: ١١٧)

مقدمة

تشكل كليات التربية أحد أهم مصادر إعداد وتكوين المعلمين، ولعل السعى الدائم نحو توحيد مصادر إعداد وتكوين المعلمين جعل دور كليات التربية لا يقتصر فقط على عملية الإعداد والتكوين المهنى للمعلمين، بل انصرف إلى أبعد من ذلك وانشغل بالبحث التربوى لقضايا التربية والتعليم على المستوى النظرى والميدانى.

وتنامى دور كليات التربية فى عملية إعداد وتكوين الباحثين(معيدين ومدرسين مساعدين) كأعضاء هيئة تدريس من خلال ممارسات البحث العلمى التربوى الممارس داخل تلك الكليات فى كافة مجالات التربية (أصول التربية والتربية المقارنة والإدارة التربوية وعلم النفس التربوى والصحة النفسية والمناهج وطرق التدريس وأخيراً تكنولوجيا التعليم) تلك المجالات التى أصبحت اليوم تشكل أقسام علمية تخصصية داخل كليات التربية وتنشغل بشكل رئيسى بالتدريس والبحث العلمى التربوى.

والورقة البحثية المقدمة تهتم بشكل أساسى بالبحث فى توجهات وإتجاهات البحث العلمى التربوى بقسم أصول التربية بكلية التربية . جامعة الإسكندرية والتى أنشأت مع بداية العام الجامعى١٩٦٦/١٩٦٧على مستوى مرحلة الليسانس والبكالوريوس وتخرجت أول دفعة للطلاب عام١٩٧٠بثلاث أقسام تربوية هى:أصول التربية(التربية المقارنة والإدارة التعليمية) وقسم المناهج وطرق التدريس، وأخيراً قسم علم النفس والصحة النفسية، والآن أصبح عدد تلك الأقسام سبعة أقسام تربوية.

ونظراً لكون مجال أصول التربية (الأصول الفلسفية، والأصول الإجتماعية والثقافية، والأصول السياسية، والأصول التاريخية والإدارية،والأصول النفسية) يشكل الجذع الرئيسى والهام فى مجالات التربية المختلفة، حيث يٌعنى بدراسة فلسفات التربية وسياسات التعليم والتخطيط الاستراتيجى. لذلك فإن الورقة الحالية

تنطلق من مسلمات أساسية ومنطلقات فكرية تؤمن بأن التربية والبحث التربوى هو تعبير بصورة أو بأخرى عن الواقع المعيش فى تطوراته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

من هنا فإن مناقشة الورقة لتوجهات البحث التربوى فى "المواضيع/القضايا" التى دُرست وبُحثت ونوقشت أو للقضايا والموضوعاتالتى غابت عمداً أو جهلاً أو لعدم الوعى بتلك القضايا المسكوت عنها سيتم إلقاء الضوء عليها وإماطة اللثام عنها من خلال ثلاث مراحل تاريخية عاشها المجتمع المصرى، هى: حقبة الستينات ذات التوجه الاشتراكى وما سادها من نظريات وأفكار تربوية على المستوى النظرى والميدانى والمشكلات التربوية والمجتمعية لتلك الحقبة ودور البحث التربوى فيها والعلاقة الجدلية من توجهات البحث التربوى والواقع الاجتماعى المعيش.

ثم المرحلة الثانية، وهى حقبة السبعينات والتى عرفت إعلامياً (بالانفتاح الاقتصادى) أى إندماج الاقتصاد المصرى فى منظومة الاقتصاد العالمى والسير فى فلك الرأسمالية العالمية، وسوف تنشغل الورقة بالقضايا والموضوعات التى إنصرف إليها البحث التربوى خلال تلك الحقبة فى ضوء التغيرات المجتمعية والتربوية التى عاشها المجتمع المصرى خلال تلك المرحلة من تاريخه وتطوره.

وأخيراً حقبة الثمانينات وما بعدها حيث إنتهج النظام السياسى المصرى سياسة الإقتصاد الحر وإعادة الهيكلة وتحرير الخدمات وسياسة العرض والطلب وآليات السوق الطليق، وستحاول الورقة هنا التعرف على ما تم فى أطروحات الماجستير والدكتوراه فى مجال أصول التربية من خلال الاشتباك مع قضايا التربية وعلومها على المستوى النظرى والميدانى، وكذلك القضايا والموضوعات الواقعية فى الممارسة التربوية داخل النظام التعليمى وداخل المدرسة ذاتها، هل إنصرف البحث التربوى إلى مناقشة ودراسة تلك القضايا؟ أم أنشغل بقضايا أخرى لا علاقة لها بالشأن التربوى والواقع التعليمى والمجتمعى المعيش؟

منهجية العمل:

وعلى الرغم من أن كلية التربية- جامعة الإسكندرية قد أنشأت عام ١٩٦٧/٦٦ على مستوى الليسانس والبكالوريوس إلا أن الدراسات العليا بدأت فى عام ١٩٧٦ بمنح أول درجة الماجستير فى التربية من قسم المناهج وطرق التدريس ولقد بلغ عدد رسائل الماجستير فى قسم أصول التربية حوالى ٥١ واحد خمسون رسالة منذ عام١٩٧٦ وحتى عام٢٠١٣، وبلغ عدد رسائل الدكتوراه خلال ذات الفترة حوالى٢٦ ستة وعشرون رسالة، وتم منح أول درجة دكتوراه الفلسفة فى التربية عام١٩٨١ من قسم المناهج وطرق التدريس وسيتم تصنيف الرسائل حسب مجالات أصول التربية (الأصول الفلسفية والأصول الإجتماعية والثقافية، والأصول السياسية، والأصول التاريخية والإدارية، والأصول النفسية) وتتم المعالجة من خلال إيضاح العلاقة بين الفترة الزمنية والبحوث التى أجريت و"المواضيع/القضايا" التى انشغلت بها الرسائل كما سيتم البرهان أيضاً على العلاقة بين البحوث التربوية والفترة الزمنية من خلال مناهج البحث المستخدمة.

أما عن "مادة البحث" فإن الباحث سيعتمد على الرسائل جميعها، وهى واحد وخمسون رسالة ماجستير وستة وعشرون رسالة دكتوراه، والباحث يفضل ذلك النهج حيث تتضح الصورة كاملة، لأن فكرة إعتماد عينة، سواء كانت طبقية أو عمدية أو عشوائية لا تعبر التعبير الحقيقى عن العلاقة بين البحث التربوى والفترة الزمنية، والتفضيل هنا بالتعامل مع جميع الرسائل رغم المشاقة والجهد يعطى صورة حقيقية كاملة عن مجمل الرسائل ومواضيعها ومناهج بحثها وعلاقتها بالفترة الزمنية ولا سيما أن الفترات الزمنية الثلاث تختلف وتتباين على الصعيد الاقتصادى والسياسى، مما يتطلب ويستلزم أن يكون البحث التربوى فى قلب ذلك التحول الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الحادث فى المجتمع المصرى، بإعتبار أن التربية هى تعبير بصورة أو بأخرى عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

doi: 10.12816/0002155

أولاً: مرحلة الانفتاح الاقتصادى "التبعية الاقتصادية" (١٩٧٦ . ١٩٨٤):

لقد شهد المجتمع المصرى منذ أواسط السبعينات وحتى أواسط الثمانينات تحولات جذرية وعميقة فى بنية الاقتصاد المصرى والبنية الاجتماعية والتوجه السياسى، وكان ذلك منذ إعتماد سياسة الإنفتاح الإقتصادى التى تم إنتهاجها منذ عام ١٩٧٤، وكانت تعنى . ضمن ما تعنى . السماح لرأس المال العربى والأجنبى الاستثمار فى مصر والاندماج فى منظومة النظام الرأسمالى العالمى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية . التبعية الاقتصادية . كان ذلك منذ أعلن الرئيس الراحل محمد أنور السادات أن٩٩%من أوراق حل مشكلة الشرق الأوسط فى يد الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ تلك اللحظة والتوجه السياسى والاقتصادى كان للغرب الرأسمالى بعد أن كان للشرق، ولقد بشرت تلك السياسة أن الرخاء سيعم على ربوع الوطن وأن تحسناً عظيماً سوف ينال الطبقات الكادحة والفقيرة.

ولقد ترتب على ذلك تغير فى بنية العلاقات الاجتماعية التى أستقرت خلال عقد الستينات ومطلع السبعينات من القرن الماضى، حدث تبدل وتغير جذرى، حيث ظهرت طبقة إجتماعية جديدة إرتبطت مصالحها بمصالح الانفتاح الاقتصادى، وشغلت الجماعة الرأسمالية كوكلاء للشركات والتوكيلات الدولية فى كافة المناشط الاقتصادية والسلعية، وهذا التغير أفضى فى النهاية إلى توحش تلك الطبقة الجديدة "الانفتاحيون الجدد" الذين إستثمروا تلك الأجواء والحوافز السياسية فى تحقيق مصالحهم الطبقية.

وعلى الصعيد التربوى أخذت تلك الطبقة الجديدة دورها وسعيها فى الاستثمار فى التعليم وتم السماح للرأسمالية الجديدة فى الاستثمار فى التعليم،فقامت ببناء العديد من المدارس وحاولت إنشاء جامعات خاصة تكون مجالاً لتربية وتنشئة وتعليم أبنائهم لكى يقودوا البلاد فى المرحلة القادمة، فتم التوسع بصورة غير مسبوقة فى التعليم الخاص والأجنبى والاستثمارى، وسمح بأنواع من التعليم كالمدارس الفرنسية والإنجليزية والأمريكية وأصبحت تلك

المدارس هى التى تقود طلابها إلى مواصلة التعليم الجامعى والعالى فى الجامعة المريكية والتعليم باللغات الأجنبية فى الجامعات الحكومية، وأصبحت القدرة الاقتصادية والمادية هى المعيار الأساسى فى الالتحاق بالتعليم ومواصلته إلى منتهاه (بدران، شبل، ٢٠٠٨، ٢٢٢).

وترتب على ذلك أن الوظائف والمهن المتاحة فى الشركات الأجنبية والبنوك الاستثمارية متاحة فقط لأبناء تلك الطبقة الجديدة، ومن هنا لم يعد هناك مجال للحديث حول مجانية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية والمساواة التعليمية والاجتماعية، وأصبحت فرص العمل المتميزة متاحة للحاصلين على تعليم أجنبى أو خاص إستثمارى، ومن هنا أصبحت فرصة العمل مرتبطة بنوع التعليم ونوع التعليم مرتبط بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أو بالوضع الطبقى بشكل عام.

ونستطيع أن نؤكد على أن النظام التعليمى خلال تلك المرحلة كان يعانى من العديد من المشكلات الجوهرية التى كادت أن تحول دون أن يحقق الهدف منه،ونستطيع أن نطرح بعض مشكلات النظام التعليمى خلال تلك الحقبة فيما يلى:

- تدنى أحوال الأبنية التعليمية بصورة تجعلها غير صالحة للاستخدام الآدمى.
- إنتشار ظاهرة الدروس الخصوصية . التعليم الموازى . كثافة الفصول الدراسية والتى وصلت فى بعض المدارس إلى أكثر من سبعين طالباً بالفصل فى حين أن سعته لا تتجاوز أربعين طالباً كحد أقصى.
- تراجع دور الدولة فى تمويل التعليم الحكومى.
- تدنى المستوى الاقتصادى والاجتماعى للمعلم المصرى.
- وجود ثلاث فترات دراسية لليوم الواحد فى المدرسة الواحدة، بمعنى أن المدرسة تعمل ثلاث فترات فى اليوم الواحد، نظراً لكثافة الطلاب وضيق الأماكن.

هذه هى صورة المجتمع المصرى خلال تلك الفترة، ولو حاولنا أن نتعرف على القضايا والموضوعات التى قام بها الباحثون فى العلوم التربوية وتحديداً

doi: 10.12816/0002155

أصول التربية سوف نكتشف أن تلك القضايا جميعها كانت غائبة إلى حد بعيد عن الموضوعات التى عالجتها.

١- رسائل الماجستير:

أ- المناهج البحثية المستخدمة:

لقد بلغ عدد الرسائل التى تم منحها خلال تلك الفترة١٢ أثنى عشر رسالة منها سبع رسائل أستخدمت المنهج الوصفى، وواحدة أستخدمت المنهج التاريخى والوصفى، وثلاثة استخدمت المنهج الوصفى والتجريبى، ورسالة واحدة استخدمت المنهج التاريخى ويتضح من ذلك غلبة المنهج الوصفى على جميع رسائل الماجستير.

ونود أن نؤكد هنا أن مفهوم المنهج التجريبى ينطلق من فهم أن ثمة تطبيقاً ميدانياً قد تم فى الواقع من خلال إختبار أداة للقياس وإستبيان أو إستمارة جمع بيانات، وكذلك يعود مفهوم المنهج التاريخى إلى فهم الباحث لهذا المنهج يعنى أنه يدرس ظاهرة ويناقشها من خلال فترة تاريخية معينة فيعود إلى التاريخ (الوراء) مفسراً وموضحاً أسباب الظاهرة فى تناميها أو تطورها، والتاريخ هنا بمعناه المثالى الثابت الذى يحركه الأفراد والمواقف، وليس المفهوم المادى الذى ينطلق من أن حركة التاريخ هى حركة صراع إجتماعى وسياسى بين القوى المجتمعية.

ب . المواضيع/ القضايا:

وبدراسة الرسائل الأثنى عشر التى منحت خلال فترة الانفتاح الاقتصادى سوف نكتشف على الفور أن القضايا/ المواضيع التى عالجتها تلك الرسائل كانت قضايا جزئية وفنية، ولم تتطرق إلى القضايا التى كان يعيشها المجتمع المصرى خلال تلك الفترة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية ولكن كانت هناك رسالة واحدة تعرضت لموضوع: التربية السياسية لشباب الجامعات فى مصر منذ عام١٩٥٢- دراسة تحليلية، وتم منحها عام١٩٨١، وتلك هى الرسالة

الوحيدة التى تفاعلت مع قضايا الواقع حيث شهدت الجامعات المصرية والحياة المصرية العديد من القضايا السياسية للحركة الطلابية وكذلك لمظاهرات الخبز فى١٨، ١٩ يناير عام ١٩٧٧ وبعد إتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩، ومن هنا حاولت الرسالة أن تطرح رؤية للتربية السياسية لشباب الجامعات ودورهم فى الحركة الطلابية.

أما الرسائل(١١)الأخرى فاهتمت: بالمستوى التعليمى للوالدين وعلاقته بتربية الطفل فى المرحلة الابتدائية، وأخرى حول: دراسة تقويمية لمراكز التدريب المهنى فى محافظة الإسكندرية، وأخرى حول: المستوى التحصيلى لتلاميذ وتلميذات الصف السادس الابتدائى وبعض عوامله المدرسية: دراسة تتبعية تفسيرية. والغريب أن منهج البحث كان المنهج الوصفى ولا ندرى ما العلاقة بينه وبين التتبع الزمنى الذى يتطلبه المنهج التاريخى، ورسالة حول دراسة تحليلية ميدانية لمعوقات التعاون بين المنزل والمدرسة بالمرحلة الابتدائية بمحافظة الإسكندرية، أما الرسالة الأخيرة فاهتمت بموضوع: الاحتياجات التدريبية لمعلمى التعليم الأساسى أثناء الخدمة فى ضوء فلسفته (محلق ١).

والمتأمل للقضايا/ ومواضيع تلك الرسائل يكتشف للوهلة الأولى أنها قضايا جزئية وفنية وليست ذات علاقة من الأساس بالواقع الاجتماعى المعيش أو الواقع التعليمى والتربوى فيما يتعلق بالسياسات والفلسفات والتخطيط التربوى والتعلمى.

٢- **رسائل الدكتوراه:**

أ- المناهج البحثية المستخدمة:

بلغ عدد رسائل الدكتوراه خمسة، واحدة منها أستخدمت "المنهج التاريخى"، وأربعة منها أستخدمت ما يسمى "بالمنهج الوصفى"، وهو ذلك المنهج الذى يعتمد عليه الباحث فى دراسة موضوع بحثه، وينطلق أساساً من إستخدام الأدوات البحثية ممثلة فى الاستبانة والمقاييس والاختبارات واستمارات جمع البيانات والمعلومات، فضلاً عن إطار نظرى يتعلق بالدراسات السابقة حول موضوع

doi: 10.12816/0002155

البحث، ويستعرض الباحث كل ذلك بشكل حيادى دون مرجعية فكرية أو نظرية للباحث حيال ما يدرس أو يكتب، وتنقسم الرسائل وفق هذا المناهج إلى جزئين، الأول يسمى الإطار النظرى والثانى الدراسة الميدانية التى يقوم الباحث فيها بتطبيق الاستبانة أو أدوات القياس على مجتمع العينة ويصل فى النهاية إلى جملة من النتائج تندرج جميعها تحت ما يسمى "المينبغيات" مثل ينبغى أن تقوم الدولة بكذا وكذا، وينبغى على السياسة التعليمية أن تفعل كذا وكذا، دون فهم للإطار العام لسياسات الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية، ذلك الإطار الذى هو أساس توجيه العملية التعليمية وبنية النظام التعليمى وفق التوجه العام للدولة وسياستها على كافة الأصعدة.

كما يهتم هذا المنهج بالجزئيات والتفاصيل المنعزلة عن سياقها المجتمعى دون وجود رابط جوهرى يربط تلك الجزئيات والتفاصيل بالصورة العامة للنظام التعليمى، ولعل هذا المنهج هو السائد فى مجال الدراسات التربوية ليس فى مصر وحدها ولكن فى وطننا العربى (وهبه، نخلة، ٢٠٠١، ٨٥).

ولعل ذلك يعود إلى فهم خاطئ لهذا المنهج حيث يعتقد الباحثين أن فكرة الدراسة الميدانية أو التطبيق العملى يجعل هذا المنهج منهجاً علمياً قريباً من مناهج البحث فى العلوم الطبيعية التى تتسم بالانضباط واليقين والدقة متجاهلاً الاختلاف بين الظاهرة الطبيعية والظاهرة الاجتماعية والتربوية.

ولعل هذا الإيمان بذلك المنهج الكمى . الوصفى . يعظم ويكرس لمفهوم الدراسات الكمية وذلك نظراً لصعوبة الاتجاه إلى المنهج الكيفى الذى يتطلب تأهيلياً علمياً رصيناً للباحث من خلال الإطار المرجعى والفكرى الذى يلزم الباحث أن يلم به على المستوى النظرى، أما المناهج الكمية والتى تستخدم المنهج الوصفى فإنها لا تتطلب فى النهاية وجود إطار مرجعى وفكرى للباحث أو أن يكون لدى الباحث موقف ورأى من قضايا البحث وقضايا المجتمع (**عطيه، أحمد**، ١٩٩٩، ٥٩ – ٧٣).

كما نلاحظ من خلال الدراسة النقدية لرسائل الدكتوراه إلى أن هناك رسالة واحدة استخدمت المنهج التاريخى والذى يدرس الظاهرة التربوية فى سياقها المجتمعى من خلال الفترات الزمنية والمكانية المختلفة التى تعيش فيها الظاهرة، وعادة ما يطرح الباحث موضوع بحثه سواء كان فى الماضى أو الحاضر ويحاول أن يدرس أسباب تلك الظاهرة وتناميها وعدم القدرة على حلها خلال الأزمنة المنصرمة، وبذلك يحاول الباحث أن يستخدم السياق التاريخى للظاهرة لكى يؤكد على أسباب وجودها وعدم القدرة على وضع حلول أو سياسات لحلها.

هذا فضلاً عن أن الباحثين الذين يستخدمون المنهج التاريخى يتعاملون مع التاريخ من وجهة النظر المثالية ولا يتعاملون مع التاريخ بوصفه حركة صراع اجتماعى وسياسى تقود إلى تقدم وتطور المجتمع الانسانى والظاهرة الاجتماعية، وبذلك فالتاريخ لديهم ساكن . ثابت . ويسير فى صيرورة واحدة مثالية تعتمد على الزعماء والرؤساء والقادة والأفراد، ولا يهتم البتة بحركة الشعوبة وكفاحها ونضالها من أجل تغيير أحوالها وظروفها المعيشية، ففكرة الصراع الاجتماعى غير واردة فى أذهان هؤلاء الباحثين.

ب- القضايا والموضوعات:

وبتحليل رسائل الدكتوراه التى منحت خلال تلك الفترة يكتشف الباحث على أن ذات المنهج هو المستخدم فى اختيار المواضيع/القضايا والتى هى فى جوهرها قضايا جزئية وشكلية وفنية ولا تتعلق بالسياسات أو الفلسفات لنظام التعليم وعلاقته بالتغيرات الحادثة فى المجتمع خلال فترة الانفتاح الاقتصادى فنجد أن الموضوعات انحصرت فيما يلى:

رسالة لمدارس تربية المتخلفين عقلياً ، وأخرى للأسس التشريعية للتعليم فى مصر وثالثة لإعداد وإنتقاء المعلم ورابعة حول الجامعة المفتوحة كصيغة لتعليم الكبار وخامسة حول التخطيط للتربية السياسية لشباب الجامعات المصرية (ملحق٢).

doi: 10.12816/0002155

وبالتأمل فى المواضيع/القضايا التى درستها رسائل الماجستير والدكتوراه لتلك الفترة، نكتشف للوهلة الأولى أن أى منها لم يتطرق إلى قضايا ومشكلات الواقع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الجديد، ولا إلى مشكلات وقضايا التعليم التى كان يعانى منها، وأرتبطت مواضيع/القضايا للرسائل بالأفكار الشخصية للباحثين والمشرفين على تلك الرسائل ولا سيما أن الإشراف أنحصر فى أستاذين فقط أحدهما أشرف على رسالة والآخر على الرسائل الأربعة الأخرى، وهذا يؤكدان المواضيع/ القضايا تتعلق بالدرجة الأولى باهتمام ورغبة الباحثين والمشرفين.

هذا فضلاً عن أن حركة الفكر التربوى فى العالم قد أخذت فى الاهتمام بضرورة تحرير الإنسان من صنوف القهر الواقعة عليه، ولقد عبر عن ذلك المفكر التربوى البرازيلى "باولو فريرى"، وتم التشكيك فى جدوى المدرسة وتبلور ذلك فى فكر القس الأمريكى "إيفان إيلتش" وكانت هناك حركة نقدية ناشئة فى تجديد الفكر التربوى والخروج من عباءة "جون ديوى" وأفكاره البراجماتية وكانت السبعينات بداية جديدة فى النظرية التربوية على مستوى بلدان العالم، إلا أن ذلك لم يخطر على بال أو اهتمام أى من الباحثين فى تلك الفترة.

ثانياً: مرحلة إعادة هيكلة الاقتصاد (١٩٨٥ ـ ١٩٩٤):

لقد شهدت هذه المرحلة تنامى تيار الإسلام السياسى وتنامى ظاهرة ما سمى "بالصحوة الإسلامية" التى ظهرت إلى ساحة العمل السياسى بالتزامن مع الارتباط بالنظام الرأسمالى العالمى والانفتاح الاقتصادى، علماً بأن الخطاب السياسى والفكرى لذلك التيار معادى فى جوهره للغرب الرأسمالى العلمانى ـ الكافر ـ وربما يعود ذلك إلى رغبة الرئيس الراحل محمد أنور السادات فى فتح أبواب السجون والمعتقلات أمام ذلك التيار لكى يواجه به التيار اليسارى والقومى والناصرى الذى كان يتربع على ساحة العمل الوطنى والسياسى خلال تلك

الحقبة، وشهد أخيراً إغتيال الرئيس الراحل محمد أنور السادات على أيدى تلك الجماعات الإسلامية المتطرفة التى أتاح لها فرصة العمل السياسى.

وعلى الصعيد الاقتصادى أخذت المؤسسات والمنظمات الدولية وتحديداً البنك والصندوق الدوليين فى فرض شروطهما لمساعدة مصر إقتصادياً فى تفكيك القطاع العام ومحاولة تراجع الدولة عن دورها فى الخدمات وتحديداً (الصحة والإسكان والتعليم) وأخذت تلك المؤسسات والمنظمات فى إعادة هيكلة الاقتصاد المصرى، بما يؤدى إلى تكريس وتعظيم سياسة الانفتاح الاقتصادى والارتباط أكثر فأكثر بالاقتصاد الرأسمالى العالمى وآليات السوق وسياسة العرض والطلب.

وترتب على ذلك على الصعيد التربوى تأكيد دور القطاع الخاص فى التعليم والتوسع أكثر فى التعليم الأجنبى والاستثمارى وفتح المجال واسعاً أمام رأس المال لكى يستثمر فى العملية التعليمية، مما أدى إلى تفاقم ذات المشكلات التى كانت سائدة فى الفترة السابقة، فشهدت المدارس والجمعات تدهوراً كبيراً على مستوى الأبنية والكثافة الطلابية وتراجع وتدنى المستوى الاقتصادى والاجتماعى للمعلمين، مما أدى إلى هجرة العديد منهم إلى بلدان الخليج العربى سعياً للرزق ولتحسين ظروف الحياة والمعيشة (**زيتون، محيا**، ٢٠٠٥، ١٦٨ . ١٧٥).

من هنا فإن تلك المرحلة شهدت تعميقاً لكل القضايا السابقة فى المرحلة الأولى، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبقراءة المواضيع/القضايا التى ناقشتها الرسائل خلال تلك الفترة نلاحظ ما يلى:

١ – أطروحات الماجستير:

فى هذه المرحلة تم منح ثمانية رسائل ماجستير، أستخدمت سبع منها المنهج الوصفى وواحدة المنهج الوصفى والتاريخى، وتناولت القضايا والمواضيع التالية:

- دعمت تلك الرسائل الاتجاه السائد فى المرحلة السابقة بالاهتمام بالقضايا الفنية والجزئية فى العملية التعليمية والتى لا تؤدى إلى تراكم يساعد فى مواجهة المشكلات التعليمية أو حتى فهمها والوعى بها.

doi: 10.12816/0002155

- رسالة واحدة ناقشت قضية التنشئة السياسية لطلاب المرحلة الثانوية الفنية بمحافظة البحيرة . دراسة تقويمية ..

انصرفت الرسائل الثمانية إلى مناقشة قضايا: تقويم مدرسة المتفوقين دراسياً فى جمهورية مصر العربية، والمستوى الثقافى للأسرة وعلاقته بالتنشئة العلمية للأبناء، ودراسة تقويمية لدور موجه الرياضيات بالمرحلة الثانوية العامة فى محافظة الإسكندرية والبحيرة، وأثر دور الحضانة فى إكساب الطفل بعض القيم، وواقع المبانى المدرسية ومدى وفائها بأغراض العملية التعليمية بمحافظة البحيرة، ودورالأخصائى الاجتماعى المدرسى فى مواجهة مشكلات سوء التوافق الاجتماعى لدى تلاميذ الحلقة الإعدادية من التعليم الأساسى: دراسة ميدانية بمحافظة الإسكندرية، ودور التعليم الثانوى العام فى إعداد الطلاب لمواصلة التعليم الجامعى: دراسة تقويمية، والقيم الأخلاقية لدى الطفل فى مرحلة الطفولة المبكرة وعلاقتها ببعض المتغيرات الخاصة بالأم المتعلمة، وأخيراً دراسة تقويمية لبعض جوانب العملية التعليمية فى المدارس الثانوية العامة . تعليم خاص بمصروفات فى محافظة الإسكندرية (ملحق١).

٢- أطروحات الدكتوراه:

بلغ عدد رسائل الدكتوراه التى تم منحها خلال تلك الفترة سبعة رسائل، أستخدمت منها خمسة رسائل المنهج الوصفى، وأثنتان المنهج الوصفى/التاريخى، لعل ذلك يؤكد ذات النهج السابق فى الفترة السابقة، وبقراءة وتحليل المواضيع/القضايا لتلك الرسائل يمكن أن نلاحظ ما يلى:

أن هناك بعض رسائل حاولت مناقشة المستجدات على ساحة سوق العمل بعد التحول إلى النظام الرأسمالى والتغيرات التى حدثت فى سوق العمل، فكانت هناك رسالة عن:التعليم الفنى ودوره فى تحقيق متطلبات سوق العمل، والتربية للعمل فى المتغيرات الجارية.

ومع تنامى ظاهرة تيار الإسلام السياسى كانت هناك بعض الرسائل التى سعت فى هذا الاتجاه مثل: القيم الأخلاقية فى التعليم الإسلامى، والتنشئة الاجتماعية، والتربية الوالدية.

هذافضلاً عن بقية الرسائل التى كانت تسبح فى الفضاء بعيداً عن المتغيرات المجتمعية على الصعيد السياسى والاجتماعى والاقتصادى فأهمت بالإحتياجات التدريبية لمدراء المدارس وإعداد معلمة رياض الأطفال وغيرها.

أما بقية الرسائل التى كانت فى تلك المرحلة فكانت تعود إلى الأفكار الشخصية للباحثين والمشرفين وأبتعدت كثيراً عن الواقع الاقتصادى والاجتماعى والتعليمى المعيش (ملحق ٢).

ثالثاً: مرحلة تحرير الاقتصاد المصرى (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٤):

لقد شهدت تلك الفترة تحولات عميقة فى بنية الاقتصاد المصرى حيث جرى العديد من إعادة هيكلة الاقتصاد فى بنيته وتوجه العام، وكان للمنظمات والمؤسسات الدولية دوراً أساسياً فى فرض روشتة الإصلاح الاقتصادى الذى ظهر كمفهوم ومصطلح خلال تلك الفترة، والاصلاح الاقتصادى كان يعنى فى التحليل الأخير التوجه بشدة نحو الرسملة ومحاولات بيع شركات القطاع العام التى شيدت فى الستينات وكان ذلك لصالح نخبة من رجال الأعمال الذين أرتبطت مصالحهم بالنظام السياسى القائم (**عمار، حامد** ٢٠٠٩، ٢٢ـ ٢٣).

وكان الموقف التعليمى يتجه إلى التدهور أكثر فأكثر، وتفاقمت المشكلات التعليمية والتربوية، وأخذت مظاهر التطرف الفكرى تغزو المدارس والجامعات وساد الفكر التكفيرى مناخ الجامعة والمدرسة، وساعد على ذلك فشل وإخفاق الدولة فى تحقيق تعليم ذو جودة عالية أو حتى تعليم مجانى للجميع، وكانت الضغوط تزداد نحو التوسع فى التعليم الخاص الذى كان ظاهرة إستثنائية،أصبح هو القاعدة والانخراط فيه يعنى الحصول على مزايا تربوية وتعليمية ومجتمعية واقتصرت تقريباً فرص العمل المتاحة فى السوق على خريجى هذا النوع من

التعليم، وظلت المشكلات التعليمية كما هى، وبقراءة الرسائل التى منحت خلال تلك الفترة نستطيع أن نسجل ما يلى:

١- أطروحات الماجستير:

لقد تم منح حوالى خمسة عشر رسالة فى هذه المرحلة، منها رسالتين فقط استخدمت المنهج الوصفى والتاريخى وبقية الرسائل أستعانت بالمنهج الوصفى فقط، ولعل ذلك يؤكد ويدعم التوجه العام فى منهجية البحث التى تعتمد بشكل رئيسى على المنهج الوصفى . الوضعى . الكمى.

أما عن القضايا /المواضيع التى ناقشتها تلك الرسائل فقد أنحصرت فيما يلى:

من خلال الرسائل الخمسة عشر، هناك رسالة واحدة أرتبطت بالواقع السياسى ولعل هذه هى ثالث رسالة تهتم بموضوع التربية السياسية والوعى السياسى للطلاب، فالرسالة أهتمت بالوعى السياسى لطلاب الجامعة فى مصر.

أنحصرت بقية الرسائل فى مناقشة القضايا الفنية والجزئية التى تتعلق بالنظام السياسى ولم تتعرض رسالة واحدة مثلاً للسياسة التعليمية وعلاقتها بالنظام السياسى أو التخطيط التربوى أو اقتصاديات التعليم أو العلاقة بين البنية الاجتماعية والبنية التعليمية، لم تتطرق أى رسالة إلى أى من تلك القضايا والتى تعد من أهم اهتمامات قسم أصول التربية.

وتوجهت الرسائل إلى موضوعات مثل: دراسة تقويمية لانعكاسات خفض سنوات الدراسة بالمرحلة الابتدائية من التعليم الأساسى فى مصر، ودور التربية فى وقاية طلاب المرحلة الثانوية من المخدرات، والتكافؤ بين مسئوليات وسلطات مدير المدرسة الثانوية العامة: دراسة ميدانية بمحافظة الإسكندرية،والقيم التربوية المتضمنة فى مسرح طفل ما قبل المدرسة . دراسة تحليلية، ودور المدرسة الابتدائية فى التنشئة الاجتماعية للتلميذ القطرى فى ضوء القرآن والسنة: دراسة تقويمية (ملحق١).

٢- أطروحات الدكتوراه:

فى هذه المرحلة تم منح ثمانية رسائل للدكتوراه، منهم أثنتين أستخدمتا المنهج الوصفى/التاريخى/النقدى، وبقية الرسائل أستخدمت المنهج الوصفى،وذلك الأمر يتضح فى كل مرحلة من مراحل تطور البحث التربوى فى قسم أصول التربية وربما فى كليات التربية على المستوى الوطنى والإقليمى فى غلبة المنهج الوصفى الكمى، أما عن المواضيع/القضايا التى تناولتها الرسائل فيمكن ملاحظة ما يلى:

هناك بعض الرسائل حاولت الاشتباك مع الواقع المعيش منها رسالة التحولات المجتمعية وانعكاساتها على التعليم العالى فى مطلع القرن الحادى والعشرين، ودور التعليم الفنى فى تحقيق متطلبات سوق العمل، ودور الجامعة فى مواجهة ظاهرة التطرف الفكرى والعنف لدى شباب الجامعة، والجامعة ودورها التربوى فى خدمة المجتمع.

هذا فضلاً عن بعض الرسائل التى ناقشت: إعداد المعلم والاحتياجات التدريبية لمدراء المدارس(محلق٢)، وتلك القضايا تتكرر فى كل الفترات لأنها تعد من القضايا التقليدية التى تغلب على الدراسات التربوية وربما تتكرر أيضاً تلك الرسائل ومواضيعها فى غالبية الدراسات العليا بكليات التربية،فقضايا:إعداد وتكوين المعلم والتدريب، تعد من القضايا التى تناقش دائماً فى الدراسات التربوية ولكنها لا تقدم جديداً أو حلاً للمشكلات، فمازال المعلم وظروف حياته المهنية والاجتماعية والاقتصادية على حالها، كما أن المدراء كما هم لا جديد فى حياتهم المهنية وذلك يؤكد أن العائد من تلك الدراسات لا قيمة له لأنه يناقشها بمنهج وصفى لا يقوم ولا يؤثر فى تلك القضايا نظراً لغياب النظرة الكلية والمرجعية الفكرية التى ينطلق منها البحث والباحث، فالمعلمون والمدراء مواطنون أولاً يعيشون الواقع الاجتماعى بكل همومه وتداعياته، ولا يمكن تشيئهم وعزلهم كأدوات ومفردات للبحث التربوى.

<u>مرحلة الاقتصاد الحر (٢٠٠٥ ـ ٢٠١٣):</u>

doi: 10.12816/0002155

تلك المرحلة التى شهدت تحولات سياسية دراماتيكية على الصعيد السياسى،حيث حدث لأول مرة إنتخاب رئيس للجمهورية بعد أن كانت سياسة الاستفتاء هى القائمة، أصبح هناك مرشحون للرئاسة وإنتخابات رئاسية،وبصرف النظر عما يشوبها من تزوير وسيطرة لجهاز الدولة على تلك العملية، إلا أنها تعد حراكاً سياسياً فى العملية السياسية.

وتواكب مع ذلك تنفيذ كامل وصريح لسياسات البنك والصندوق الدوليين وذلك بعد توقيع مصر على "الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات (الجاتس **Gats**) عام"٢٠٠٥"، واتفاقية "تحرير الخدمات فى عام"٢٠١٠" تلك الاتفاقيتين التى صدرتا عن منظمة التجارة العالمية والتى كانت تعنى فى التحليل الأخير تراجع دور الدولة تماماً فى الصحة والاسكان والتعليم وكافة مرافق الخدمات (**زيتون، محيا**، ٢٠٠٥، ٢٦٩).

وعلى الصعيد التربوى تربع القطاع الخاص على مرفق التعليم بالتوسع غير المسبوق فى المدارس الخاصة الأجنبية والاستثمارية ووصل الحال إلى التعليم الجامعى والعالى، فتم التوسع فيه بشكل غير مسبوق حيث تمت الموافقة فى عام١٩٩٦ على إنشاء أربع جامعات خاصة ووصل العدد فى عام ٢٠١٣ إلى حوالى٢٧ جامعة خاصة فى أقل من سبعة عشر عاماً، فى حين أن الجامعات الحكومية ظلت فى حدود١٧ جامعة خلال أكثر من قرن من الزمان حيث أنشأت أول جامعة أهلية عام ١٩٠٨ ووصل العدد فى عام٢٠١٣ إلى حوالى عشرين جامعة بالتوسع فى فروع الجامعات لتصبح جامعات مستقلة.

فى تلك المرحلة كانت الخصخصة التعليمية تسير على قدم وساق وتتوسع بصورة بشعة ولا تنشد سوى الربحية البغيضة بعيداً على عجلة التعليم والتعلم والجودة أو الحوكمة ... الخ وسادت مفاهيم جديدة حول "الجودة" و"المعايير"و"التخطيط الاستراتجيى" و"التنمية المهنية" والاعتماد الأكاديمى،وأخذت الجامعات فى نشر مشاريع بحثية تمويل من البنك الدولى حول تلك المفاهيم

والسياسات الجديدة التى كانت تهدف إلى أن الجودة تتطلب التراجع عن مجانية التعليم وذلك إنطلاقاً من مفهوم الإدارة الاقتصادية للتعليم (**عمار، حامد**، ٢٠٠٩، ٤٢-٤٣) وكان ذلك تنفيذاً لروشتة صندوق النقد الدولى وإنخراطاً فى عولمة التعليم والثقافة، وأصبح التعليم ينظر إليه كسلعة تباع وتشترى فى السوق، يشتريها من يستطيع أن يدفع ثمنها، وتم تسليع التعليم بل تسليع الحياة الإنسانية ذاتها.

١ – أطروحات الماجستير:

لقد تم منح ستة عشر رسائل ماجستير خلال تلك الفترة، منها سبعة رسائل أستخدمت المنهج الوصفى/التاريخى وأحياناً النقدى، وثمانية رسائل أستخدمت المنهج الوصفى، ورسالة واحدة أستعانت بالمنهج الكيفى . الأثنوجرافى ..

وعلى الرغم من مرور أكثر من خمسة وثلاثين عاماً من الدراسات العليا بالكلية والقسم يتربع على ما يسمى بالمنهج الوصفى/الوضعى على قمة رسائل الماجستير والدكتوراه، ولم يدر بخلد أحد رغم التطور العلمى والتربوى على مستوى الفكر التربوى العربى والعالمى وعلى مستوى النظريات التربوية والاتجاهات النقدية والتحريرية الجديدة، لم يدر بخلد باحث أو حتى السادة المشرفين الاستعانة بأية مناهج بحث أخرى. من هنا فإن القضايا/المواضيع المعالجة لن تختلف كثيراً عما سبق خلال الثلاثين عاماً السابقة.

وبقراءة الرسائل الستة عشر نكتشف أهتمامها بالقضايا التالية (ملحق١):

- جهود الهيئة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار بمحافظة الإسكندرية، وذلك وفق المفاهيم التقليدية القديمة، علماً بأن هناك أفكار هامة "لباولو فريرى" حول الأمية وتعليم الكبار لم يتطرق إليها أحد.
- نماذج تطور المدارس ومدى إمكانية تطبيقها على المدارس المصرية،وتنطلق تلك الرسالة من مفاهيم التطوير والتحديث فى مشاريع تطوير التعليم من

حيث الاهتمام بقضايا الجودة والمشاركة المجتمعية واللامركزية كمفاهيم وافدة على برامج التطوير التى يقوم بها البنك الدولى فى مصر.

- الأنشطة المدرسية الحرة فى مدارس التعليم الأساسى.
- مبدأ التعليم للجميع فى ضوء أهدافه، ولعل تلك الرسالة هى التى حاولت الاشتباك على قضايا الواقع المثارة للنقاش التربوى فى الجماعة العلمية التربوية فى مصر حول مجانية التعليم وجودته وضرورة إتاحته للجميع دون تفرقة أو تمييز.
- الوعى البيئى لدى طلاب الثانوية العامة بمحافظة الإسكندرية.
- نظام اليوم الدراسى الكامل ومتطلبات تطبيقه فى مصر.
- العنف فى المدرسة الثانوية المصرية، ولا شك أن تلك الرسالة حاولت أن تشتبك مع مظاهر العنف التى سادت المجتمع المصرى خلال العقدين الماضيين وهى الرسالة التى أستعانت بالمنهج الكيفى/النقدى فى دراسة ظاهرة العنف بالمدرسة والمجتمع.

أما بقية الرسائل الأخرى فهى تدور فى فلك الموضوعات والقضايا المتكررة فى البحوث التربوية على مدى العقود الأربعة الماضية ولا تقدم جديداً على صعيد التنظير التربوى أو مواجهة مشكلات الواقع المجتمعى أو العلمى فى مصر.

٢ – أطروحات الدكتوراه:

لقد تم منح ستة رسائل فى تلك الفترة، أستخدمت ثلاثة منها المنهج الوصفى الكمى وثلاثة المنهج الوصفى/التاريخى، وهذه أول مرة على مستوى رسائل الدكتوراه يصل عدد الرسائل التى أستعانت بمناهج بحث غير المنهج الوصفى نصف عدد الرسائل، أما عن المواضيع/ القضايا التى تناولتها فيمكن ملاحظة ما يلى (ملحق٢):

هناك رسالتين أحدهما تخص ليبيا والأخرى تخص المملكة العربية السعودية، وهناك رسالة عن: الحرية الأكاديمية للباحثين وأعضاء هيئة التدريس، وأخرى: حول التنمية المهنية لأستاذ الجامعة والأخيرة حول جهود الدولة لرعاية الطفولة والأخيرة، وحول: ثقافة السلام فى التعليم.

وبالنظر إلى تلك الرسائل نجد أن العلاقة بينها وبين الواقع المعيش معيبة تماماً، وتعدد مواضيع/قضايا تلك الرسائل إلى جهود الباحثين والمشرفين على تلك الرسائل وأفكارهم الخاصة والشخصية بعيدة تماماً عن السياق المجتمعى ومشكلات الواقع الاجتماعى والتربوى.

لا نجد رسالة ناقشت خصخصة التعليم والتوسع فى التعليم الخاص أو غياب دور الدولة فى التعليم أو مواجهة مشكلات كثافة الطلاب فى الفصول الدراسية عن طريق فتح الباب على مصراعيه أمام التعليم الخاص أو عن غياب تكافؤ الفرص التعليمية أو المساواة أو العدالة، ولا حتى المشاريع والمفاهيم الجديدة حول: الجودة والاعتماد الأكاديمى والمعايير المهنية كلها قضايا غائبة ومسكوت عنها فى البحث التربوى خلال تلك الفترة.

خامساً: توجهات البحث التربوى:

ومن خلال ما سبق نستطيع أن نبلور التوجهات العامة للبحث التربوى (رسائل الماجستير والدكتوراه) بقسم أصول التربية بكلية التربية جامعة الإسكندرية

على مستوى منهجية البحث المستخدمة، والقضايا/ المواضيع التى كانت محل البحث أو التى غابت وغُيبت عن البحث عمداً أو جهلاً.

أ-على مستوى منهجية البحث المستخدمة: غلبة الاتجاه الكمى فى رسائل الماجستير والدكتوراه، وإنحصار منهجية البحث فى المنهج الوضعى المتجلى فى أسلوب الوصف والذى يتعامل مع الظاهرة التربوية والاجتماعية بحياد من وجهة نظر الباحث إنطلاقاً من فهمه أن الاستبيانات والمقاييس وأدوات جمع البيانات والأسلوب الاحصائى والنسب الاحصائية التى تكمم الظاهرة الاجتماعية والتربوية، إن كل ذلك هو دليل على الموضوعية والحياد التى تقارب الموضوعية والحياد فى مناهج البحث فى العلوم الطبيعية.

أن أكثر من٩٥%من جملة رسائل الماجستير والتى بلغت٥١ واحد وخمسون رسالة ورسائل الدكتوراه والتى بلغت٢٦ ستة وعشرون رسالة تعتمد على ما يُسمى بالمنهج الوصفى، والذى ينطلق من طرح موضوع البحث بانعزال عن السياق المجتمعى والتربوى مع إغفال النظرة الكلية للظاهرة الاجتماعية والتربوية، والتعاطى معها بوصفها حالة معملية تخضع لأدوات البحث ومقايسة، فيبدأ الباحث باستعراض الظاهرة على المستوى النظرى فيما لا يتجاوز ثلاثة فصول مثلاً من الدراسة تشمل المشكلة ومنهجية البحث وبعض المعلومات والمعارف من الدراسات السابقة، ثم بعد ذلك ينطلق الباحث فيما يسمى الدراسة الميدانية أو التطبيق العملى بتفعيل الأدوات والاستبانات وإعمال الاحصاء والنسب، والأرقام من خلال التعامل مع بعض المتغيرات يُسمى أحدهما المتغير المستقل ثم المتغير أو المتغيرات التابعة.

يحصر الباحث باستخدام المنهج الوصفى نتائج دراسته وبحثه فى مجموعة من الجداول الصماء والتى يعجز عن تفسيرها فى ضوء الواقع التربوى والمجتمعى لتلك الأرقام، فيقول مثلاً أن علاقة المستوى الاقتصادى والاجتماعى للطلاب يؤثر فى تحصيله الدراسى عند مستوى دلالة٠,٥%ويقف عند ذلك، والسؤال الذى

يطرح نفسه، ماذا تعنى تلك النسبة فى العلاقة بين الوضع الطبقى للطلاب والتحصيل الدراسى.وهنا يغيب عنه أداء المعلم وطبيعة المناهج الدراسية ونمط الإدارة المدرسية السائد وبيئة التعليم والتعلم ومصادر التعلم المتنوعة والمتعددة وعلاقة الأسرة بالمدرسة والعكس وموقف الدولة من التعليم وأهميته وضرورته ....الخ.

تتكرر مفاهيم وأدوات ما يسمى بالمنهج الوصفى بالنص وكأن الباحثين على مستوى رسائل الماجستير وحتى الدكتوراه ينقلون من بعضهم البعض معتقدين أن هذا المنهج جامد وثابت ويصلح لجميع الموضوعات والرسائل ولا يحاول أحد الباحثين أن يتلحلح قيد أنملة عن تلك المفاهيم المعادة والمكررة فى جميع رسائل الماجستير والدكتوراه والبالغ عددها٧٧ سبعة وسبعون رسالة.

أن الباحثين الذين قاموا باستخدام المنهج التاريخى والوصفى أو التجريبى لديهم فهم خاطئ عن كل من المنهج التاريخى والتجريبى فهم يعتقدون أن دراسة ظاهرة إجتماعية أو تربوية حاضرة . معاصرة . أو قديمة منذ قرن أو أقل تتطلب التعاطى مع المنهج التاريخى الذى يقوم على التعرف على الظاهرة فى ماضيها وتطورها فيصبح المنهج التاريخى مرتبط فقط بالماضى وليس الحاضر أو حتى المستقبل، لذلك فإن كل رسائل الماجستير والدكتوراه التى تعاملت مع المنهج التاريخى(وهى قليلة) تعاملت وفق هذا الفهم، فضلاً عن فهم أن التاريخ يسير فى صيرورة أبدية مثالية تنتقل المجتمعات والدول من حالة إلى أخرى أو من فترة إلى أخرى بشكل طبيعى وسلس، متغافلين عن أن التاريخ هو حركة صراع إجتماعى سياسى فى الواقع المعيش، وهو صراع بين القوى الاجتماعية والسياسية التى تحاول أن تسييد وتكرس فلسفتها أو أيديولوجيتها السياسية، بمعنى آخر هناك فهم ملتبس عن أن التاريخ يسير فى حركة مثالية وليست مادية.

ب-على مستوى المواضيع/ القضايا:

ومن خلال الموضوعات/القضايا التى ناقشتها رسائل الماجستير والدكتوراه وبقراءة نقدية متكاملة لتلك المواضيع والقضايا نستطيع أن نحدد بعض التوجهات العامة لتلك القضايا ويمكن إجمالها فيما يلى:

أنه على الرغم من التغيرات المجتمعية التى حدثت للمجتمع المصرى خلال العقود الثلاثة الماضية والتى أدت إلى تغيرات جذرية فى بنية الأوضاع الاجتماعية والطبقية وكذلك فى التوجهات الأساسية للاقتصاد المصرى من التحول من رأسمالية الدولة ومن مرحلة التخطيط لخطط خمسية وعشرية،وقيام الدولة بدورها الاجتماعى والتعليمى، إلى دور رأسمالية الأفراد والدوران فى فلك النظام الرأسمالى العالى والوصول إلى مرحلة الاقتصاد الحر بكل تداعياته وآلياته، فإن الموضوعات/القضايا التى ناقشتها رسائل الماجستير والدكتوراه غالبيتها تنحصر فى قضايا فنية وجزئية فى النظام التعليمى ولم تناقش بنية النظام التعليمى ولا سياساته ولا فلسفته وأهدافه ولا علاقته بالسياق المجتمعى ولكنها رسائل مكررة فى الماجستير والدكتوراه تعالج قضايا جزئية وفنية صرفه، فضلاً عن بُعدها عن مشكلات النظام التعليمى التى تعوق الأداء التربوى والتعليمى داخل المؤسسة التعليمية (المدرسة والجامعة) بالإضافة إلى تدنى مخرجات النظام التعليمى ذاته.

كانت نسبة الأمية للشعب المصرى خلال العقود الثلاثة المنصرمة حوالى ٣٠% من جملة السكان لا يعرفون القراءة والكتابة، الأمية الأبجدية، ولم نجد سوى رسالتين فى الماجستير ناقشت قضية الأمية وتعليم الكبار، ورسالة للدكتوراه، ثلاث رسائل من إجمالى سبعة وسبعين رسالة تم منحها خلال الفترة من عام ١٩٧٦ وحتى عام٢٠١٣، ولعل ذلك يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن البحث التربوى على مستوى رسائل الماجستير والدكتوراه كان منفصلاً مفارقاً- عن الواقع الاجتماعى والتعليمى، ولم يتعرض لتلك المشكلة التى تعد عاراً على المجتمع المصرى الذى شهد أول جامعة أهلية له عام ١٩٠٨ وأنشأت العديد من المدارس

العليا التى أقامها محمد على مؤسس مصر الحديثة فى مطلع القرن التاسع عشر،أن تظل نسبة الأمية تدورحول٣٠%ولا تقدم المؤسسة التربوية الجامعية ـ كلية التربية . دورها العلمى والتربوى والتنويرى فى مواجهة مشكلات الواقع الاجتماعى وتعمل على تقدم المجتمع ورفعة شأن أفراده ثقافياً .

مع تنامى دور المرأة، واهتمام المؤسسات والمنظمات الحقوقية والانسانية الدولية بقضية المرأة وتحريرها بوصفها نصف المجتمع ومرآة تعكس مدى تقدم أو تخلف المجتمع، لم تتعرض رسائل الماجستير والدكتوراه لقضية المرأة ووضعيتها ومكانتها ودورها فى المجتمع سوى رسالة ماجستير واحدة عن المجتمع المصرى، وأخرى عن المجتمع الليبى، ولا شك أن ذلك الأمر يوضح مدى الاهتمام بتلك القضية التى إنشغل بها المجتمع المصرى والعربى خلال العقدين الماضيين وأهتمت بها الدول والمنظمات، وذلك يؤكد على أن الباحثين والمشرفين لم يكن يشغل إهتمامهم البتة تلك القضية المحورية والتى أحتلتقدراً كبيراً من اهتمام الدولة والمجتمع على مستوى الخطاب السياسى، وكأن قسم أصول التربية بكلية التربية . جامعة الإسكندرية يعد معادى للمرأة ودورها ومكانتها.

وفيما يتعلق بالسياسة التعليمية للتعليم فى مصر لم تنشغل رسائل الماجستير والدكتوراه بتلك القضية سوى رسالتين للدكتوراه واحدة لمبتعث ليبى والآخر سعودى، ولم تناقش او تهتم البحوث التربوية بموضوع السياسة التعليمية والتى هى من صلب تخصص أصول التربية وأحد أهم مجالات البحث فيه، ولا سيما بعد سياسة الاقتصاد الحر والانخراط فى العولمة بكل تداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، والتى أدت فى نهاية المطاف إلى تسليع التعليم بكل مراحله وأشكاله وأنواعها، وأصبح التعليم سلعة تباع وتشترى فى السوق.

إحتلت قضية إعداد المعلم وتكوينه وتدريبه إهتماماً بالقياس إلى القضايا الأخرى، حيث تعرضت خمس رسائل لتلك القضية منها رسالتين للماجستير

وثلاثة للدكتوراه أهتمت واحدة بقضية إعداد المعلم والأخرى أهتمت بتدريب الكوادر الإدارية على مستوى مدراء المدارس. وهذا العدد المتواضع أيضاً يدلل على أن قضية إعداد وتكوين المعلم والتى هى جوهر الاهتمام بتطوير نظم التعليم وسياساته لم تحظى بالاهتمام الكافى المعادل لأهمية تلك القضية.

أما موضوع تطوير التعليم فى مراحله المختلفة وأنواعه المتعددة أحتل أهمية معقولة بالقياس إلى القضايا الأخرى، حيث أهتمت ثمانية رسائل، منها ستة رسائل ماجستير واثنين للدكتوراه فى تطوير النظام التعليمى، وعلى الرغم من ذلك فإن مداخل الاصلاح هى تلك المداخل التقليدية المتعارف عليها فى الأدبيات التربوية والتى لا تتجاوز "الماينبغيات" ولم تتعرض أى من تلك الرسائل إلى المداخل التى اعتمدتها تجارب بعض الدول فى العالم الثالث نحو الإصلاح التربوى والتعليمى، فالعالم ملئ بالتجارب الناجحة فى شمال وجنوب وشرق وغرب العالم، لكن الرسائل أخذت تسرد السلبيات ثم تطرح الأحلام فى ما ينبغى أن يفعل، ولكن كيف يفعل؟ ومن الفاعل؟ فلا أحد يدرى عن تلك القضايا شيئاً .

حظيت مرحلة رياض الأطفال والطفولة على مستوى المعلمة والمناهج الدراسية والمبانى على خمسة رسائل، أربعة فى الماجستير وواحدة للدكتوراه ولقد غاب عن تلك الرسائل حقوق الطفل ومرحلة الطفولة بوصفها عماد بناء نظام تعليمى جيد، ولكن المعالجة كانت جزئية ومبتورة ولا تحمل أى تصورات أو رؤى لمواجهة المشكلات ورسم تصوير للمستقبل فى تربية أطفال رياض الأطفال، ومرحلة الطفولة بشكل عام.

وعلى الرغم من أن الأدبيات التربوية تؤكد من خلال العديد من الدراسات والبحوث أن ثمة علاقة جدلية وتبادلية بين النظام السياسى والنظام التعليمى، إلا أن ذلك الموضوع لم يشغل الرسائل على مستوى الماجستير والدكتوراه سوى ثلاث رسائل، أثنين للماجستير وثالثة للدكتوراه، منهم واحدة ماجستير وأخرى دكتوراه

لباحث واحد، وهذا يؤكد أن ثقافة الباحث وميله ومعرفته والإطار الفكرى والذهنى له هو الذى يحدد موضوع البحث وليس شئ آخر.

أما قضية العلاقة بين بنية النظام التعليمى والبنية الاجتماعية والعلاقة بينهما فإننا نجد رسالة ماجستير واحدة وثلاثة للدكتوراه، هذا فى الوقت الذى أدت فيه سياسة الخصخصة وتحرير الاقتصاد وسياسة العرض والطلب وآليات السوق إلى تفاوت طبقى واضح وجلى بين أقلية تملك وتحكم وتدير لا تتجاوز١٠% من السكان وأكثر من٦٠% من السكان تحت خط الفقر وفق التعريف الدولى، وهناك العديد من الفئات الاجتماعية لم تستطع أن تلتحق أبنائها بالتعليم لعدم قدرتها على تحمل المصاريف الدراسية، هذا فضلاً عن أن٢٣% من جملة نساء مصر سيدات معيلات، وعادة تلك الأسر لا تستطيع أن تتحمل نفقات تعليم الأبناء بل تجعلهم يتركون المدرسة ويمارسون الأعمال اليدوية والمهنية للمعاونة فى مصاريف الأسرة كل ذلك والبحث التربوى ورسائل الماجستير والدكتوراه للباحثين الذين يعيشون هذا الواقع الأليم لا علاقة لهم به، لأنهم يفهمون العلم بشكل مختلف ولا يرون أن هناك دور سياسى للعلم والباحث فى تحديد موقفه من العالم الذى يعيش فيه.

أخيراً نقول بشكل أكيد أن أكثر من٨٥% من جملة رسائل الماجستير والدكتوراه يسبح فى فضاء مختلف عن الواقع التربوى المعيش وكذلك الواقع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، ومختلف وبعيد أيضاً عن حركة الفكر التربوى النقدى والتى ظهرت منذ مطلع الثمانينات فى إنجلترا وفرنسا وأمريكا الشمالية وكذلك أمريكا الجنوبية وأصبحت الأفكار والنظريات التربوية الجديدة تحاول وتسعى إلى تحقيق تعليم عادل وتكافؤ للفرص التعليمية ومساواة تعليمية واجتماعية إلا أن الرسائل والأطروحات كانت تعيش فى عالم آخر وتتعامل بشكل فنى وجزئى مع قضايا التعليم والتعلم، من هنا فإنه لم تقدم للآن حلولاً لمشكلات الواقع سواء على المستوى التعليمى والتربوى أو الاجتماعى.

سادساً: مقاربات منهجية ووجهة نظر:

يعيش البحث التربوي في وطننا العربي أزمة تكاد تفقده دوره ووظيفته وتتجلّى تلك الأزمة من وجهة نظر العديد من المشتغلين بالعلم التربوي في نموذج المنهج العلمي السائد في البحوث التربوية، والبعض الآخر يرجعها إلى الأزمة في التفكير الأيديولوجي الممثل بالمنحنى الاجتماعي بالبحث التربوي ويرى البعض الثالث أنها أزمة في المنهج والمنحنى معاً، ويؤكد فريق رابع على أن الأزمة متجلية بشكل واضح في طغيان المنهج الكمي على المنهج الكيفي للبحث التربوي؛ مما دفع أحد الباحثين العرب إلى الكتابة حول تلك الأزمة بدراسة مهمة بعنوان"كي لا يتحول البحث التربوي إلى مهزلة" (وهبة،نخلة،١٩٩٨)، منتقداً طغيان المدخل الكمي الذي تحول دوره إلى آلية صماء تتدعي الحيدة والموضوعية.

ولاشك أن الصراع الطويل الذي دار بين المشتغلين بالعلم التربوي حول تأكيد أولوية المدخل الكمي، أو المدخل الكيفي في بحوث التربية قد أثمر تطويراً في أدوات التحليل ووحداته، سواء الكمي أو الكيفي، فإنه من ناحية أخرى أثر سلباً في فهم العلوم التربوية وغايتها العلمية والمجتمعية. فإذا كان أنصار المدخل الكمي يسعون إلى كسب بحوث العلم بمزيد من الدقة، فإنه في سبيل ذلك سعوا بوعي أو بدون وعي إلى تفتيت موضوع العلم وتجزئته والاهتمام بالآراء والاتجاهات والسلوك الفردي غالباً، أي بالأبعاد الظاهرة من الأفعال والمرامي البشرية، وربما تم هذا رغبة في تيسير التفاعل الكمي وجعله دالاً (**بدران، شبل،** ٢٠٠٥، ٦).

ومن ناحية أخرى سعى المعنيين بالمدخل الكيفي إلى وضوح الرؤية، وتطوير البناء المنطقي للعلم، باعتبار أن التجربة الإنسانية تجربة "كيفية" و"نوعية"، وأن الأساس الجوهري لموضوع العلم هو مضمون الفعل الإنساني التاريخي، وأن العبرة ليست بظاهر السلوك، وإنما بما وراء السلوك من وعي ومصالح وموجهات، هي نتائج للوجود الاجتماعي للفرد في جماعة وفي طبقة

وفي مجتمع، يمر بمرحلة تاريخية لها ملامحها وخصائصها ذات التأثير في حركة الجماعات والقوى الاجتماعية.

لقد هيمنت البحوث التقليدية – الإمبريقية الضيقة في مصر والوطن العربي – في مجال الفكر والبحث التربوي. تلك البحوث التي عالجت متغيرات المدرسة من خلال علاقات الارتباط الإحصائية، فربطت بين المدخلات والمخرجات وتركت المدرسة وما يدور داخلها من تفاعلات إجتماعية وثقافية كصندوق أسود لا نعلم ما يدور بداخله (**البيلاوي، حسن،** ٢٠٠٥، ١٠٠). فمثل هذه الأبحاث عالجت العلاقة، مثلاً، بين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للتلميذ وإنجازه في التحصيل الدراسي، فبينت أن ثمة علاقة مهمة إيجابية بينهما.. لكن هذه الأبحاث كما سبق أن أوضحنا سابقاً من دراسة رسائل الماجستير والدكتوراه التي قمنا بتحليلها، لم تذكر لنا تلك الآليات داخل المدرسة، وداخل حجرة الدراسة التي تعمل على تفعيل أو إحداث هذه النتيجة، وذلك حتى يمكن أن نعيد بناء هذه الآليات ويتم إصلاح هذه المدخلات.

ولكن وفي نفس الوقت، وبدون معرفة هذه الآليات الفاعلة داخل المدرسة فسوف تظل جاثمة داخلها بفعل عوامل الهيمنة الثقافية والاجتماعية، وكمثال على ذلك، وجدنا أن رسائل الماجستير والدكتوراه التى قامت بدراسة الحوافز والدوافع لدى التلاميذ في علاقتها بالمتغيرات الأخرى في حجرة الدراسة، أو إنتاجية التلميذ، كانت مفيدة، ولكن ماذا عن البنى الثقافية والاجتماعية داخل المدارس والجامعات؟ وماذا عن تفاعل هذه البنى داخل المدرسة والجامعة مع ما يدور خارجها من أنماط ثقافية وبنى اجتماعية في المجتمع الكبير!.. وماذا عن آليات كل ذلك في خلق هذا الدافع أو ذلك الحافز وفي أي اتجاه تكون الدوافع والحوافز؟، ومن ثم تتشكل شخصية التلميذ.

هذه أسئلة تعجز عنها البحوث التقليدية بمناهجها الكمية، وهناك مثال ثالث،فبحوث رسائل الماجستير والدكتوراه، والبحوث التقليدية والكمية، عاجزة عن

الإجابة عن السؤال: لماذا اختزلت الوظيفة الثقافية للمدرسة والجامعة في مجتمعنا إلى مجرد تحصيل معلومات وعمليات حفظ وتذكر يتم تعميدها – بقصد – بأعمال امتحانات روتينية تحافظ على النقل والموروث، وتقتل الإمكانات الثرية للشخصية الإنسانية – تقتل الشخصية المبدعة، وتنمي الشخصية الأحادية في التفكير، والناقلة للمعارف والعلوم دون فهم أو وعي.

لقد بذلت جهود كثيرة في تطوير وإصلاح النظام التعليمي وكانت النتائج قليلة من دراسات الماجستير والدكتوراه، والسؤال الضروري لماذا؟ إذن هناك ضرورة لفهم وكشف الآليات الاجتماعية والديناميات الثقافية المنهجية في مدارسنا وفي مناهج البحث التربوي السائد، والتي تعمل على إعادة الموروث الثقافي وأنماط الهيمنة التي تكرث التخلف وتعوق أي جهد تنموي حقيقي من أجل الإصلاح التعليمي والتربوي والتغيير نحو مستقبل أكثر إنسانية وعدلاً وحرية.

وعلى أي حال؛ فإن الأبحاث الوضعية – الكمية/الوصفية الضيقة – التي تتعامل مع المشكلات التربوية بشكل جزئي في صورة متغيرات وعلاقات إحصائية، أو في صورة مدخلات ومخرجات أصبحت هي النماذج المعتمدة لدى المؤسسات التعليمية القائمة – الجامعات – في إطار أيديولوجية الربط بين البحوث التربوية وصنع السياسات التعليمية داخل النظام التعليمي، وأصبحت هذه الأبحاث بحكم طبيعتها لا تؤدي إلى شيء سوى إضفاء شرعية علمية على السياسات القائمة بالفعل، تمثل نسبة عالية جداً من الأبحاث التربوية (**بدران،شبل، البيلاوي، حسن**، ٢٠٠٠، ٤٨٠)، لرسائل وأطروحات الماجستير والدكتوراه،ونلاحظ أيضاً أنه قد تزامن مع ذلك تراجع بحوث فلسفة التربية والتاريخ والبحوث المقارنة، وكل بحوث التنظير التربوي –ويمكن القول أيضاً أن تراجع هذا النوع من البحوث إنما يرجع إلى أن أهدافها ليست مرتبطة ارتباطاً مباشراً بتحسين العملية التربوية، ومن ثم يظن دائماً أن مثل هذه البحوث لا تهتم بالواقع الفعلي للنظام القائم، وخاصة المفهوم المستتر لمعنى تحسين التعليم، هو تحسين العملية

التعليمية في السياق القائم، وفي إطار الشروط القائمة والفاعلة في الزمان والمكان.

إن تناقص حجم البحوث النظرية والكيفية في التربية كانت له نتائج سلبية معوقة في تنمية الفكر التربوي النظري – التنظير – فهذا النوع من البحوث هو مصدر تكوين الأفكار والمفاهيم التي تكشف عيوب ونواقص واقعنا التربوي المعاش، وتمدنا بخيالات علمية تكشف عن إمكانية صنع واقع جديد (**البيلاوي،حسن** ١٩٨٨، ٢٦-٣١)، وثمة حقيقة تاريخية مهمة، وهي: أن معظم النماذج التعليمية المهمة التي ظهرت تاريخياً في عملية تطور النظم التعليمية القومية في كثير من بلدان العالم لم تأت من خلال بحوث وقياس المتغيرات والمعالجات الإحصائية للعلاقات القائمة بين المتغيرات، ولكنها أتت من خلال الفهم والتفكير الفلسفي في ثنايا أحداث وحركة التاريخ، لقد كانت القرارات التاريخية في الإصلاحات التربوية الكبرى هي في جوهرها قرارات سياسية معبرة عن حركة التاريخ في الواقع الاجتماعي الذي نشأت فيه، أقول لقد كانت قرارات سياسية في جوهرها وإن استلهمت أو استثيرت بنماذج تربوية مطروحة نظرياً كانت أو قائمة بالفعل – كانت على أي حال، خارج دائرة الاعتراف البيروقراطي الرسمي للمؤسسات القائمة والمهيمنة والمسيطرة.

ويمكن القول بصفة عامة – من وجهة نظر نقدية – أنه يوجد فريقان يكونان نمطين من الجماعات العلمية: الوضعيون، والكيفيون، يتناول كل منهما مشكلات مختلفة ويتوقع منهما إجابات مختلفة. وكل منهما يعتمد بالضرورة مناهج بحثية مختلفة. فالوضعيون يبحثون عن إدراك **Perception** الوقائع **Facts** الماثلة أمامنا، ونشاطهم البحثي يركز على تفسير هذه الحقائق تفسيراً منطقياً – علمياً **Explanation** بغرض التوصل إلى القوانين **Like – Low** العلمية الحاكمة للظاهرة، ويعتمدون على أدوات مثل الاستبانات والمقاييس والاختبارات وطرائق

الاختبارات في التحليلات الإحصائية تنتج بيانات كمية تسمح للباحث أن يبرهن إحصائياً على علاقات أو متغيرات محددة إجرائياً .

أما الكيفيون فإنهم يبحثون من جهة أخرى عن فهم **Understanding** لخبرة الإنسانية الحية **Human Experience** في المواقف الاجتماعية اليومية، ونشاطهم البحثي يدور حول التفسير التأويلي، أو التفسير القائم على الفهم **Interpretation** للسلوك الإنساني من الداخل – المعاني والمفاهيم والتعريفات والإيماءات. وذلك بغرض التوصل إلى القواعد **Rules** الحاكمة للسلوك،ويعتمدون على طرائق مثل: الملاحظة المشاركة، والمقابلات العميقة،والوثائق الشخصية، التي تنتج بيانات إثنوجرافية (وصفية كيفية)، تمكن الباحث من رؤية العالم كما يراه المشاركون في الخبرة الإنسانية موضوع الدراسة.

المراجع والمصادر

١.بدران، شبل (٢٠٠٥). "البحث التربوي بين المدخل الكمي والمدخل الكيفي". **مجلة التربية المعاصرة**. س٢٢. ع٧١.

٢.بدران، شبل (٢٠٠٨). **التربية والأيديولوجيا – دراسة في العلاقة بين التربية والنظام السياسي**. القاهرة. مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية.

٣.بدران، شبل؛ البيلاوي، حسن (٢٠٠٠). **مناهج البحث في العلوم التربوية والنفسية**. القاهرة. مكتبة الأنجلو المصرية.

٤.بدران، شبل؛ البيلاوي، حسن (٢٠٠٩). **علم اجتماع التربية الجديد**. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية.

٥.البيلاوي، حسن (١٩٨٨). **الإصلاح التربوي في العالم الثالث**. القاهرة. عالم الكتب.

٦.البيلاوي، حسن (٢٠٠٥). "المنهج الإثنوجرافي في دراسة المدرسة. **مجلة التربية المعاصرة**. س٢٢. ع٧١.

٧.زيتون، محيا (٢٠٠٥). **التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق**. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.

٨.عطية، أحمد (١٩٩٩). **مناهج البحث في التربية وعلم النفس – رؤية نقدية**. القاهرة. الدار المصرية اللبنانية.

٩.عمار، حامد (١٩٦٤). **المنهج العلمي في دراسة المجتمع – وضعه وحدوده**. ط٢. القاهرة. دار المعرفة.

١٠.عمار، حامد (٢٠٠٩). **عولمة الإصلاح التربوي .. بين الوعود والإنجاز والمستقبل**. القاهرة. الدار المصرية اللبنانية.

١١.وهبة، نخلة (١٩٩٨). **كي لا يتحول البحث التربوي إلى مهزلة – أسس البحث التربوي وأصوله**. بيروت. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

doi: 10.12816/0002155

١٢.وهبة، نخلة (٢٠٠١). **رُعب السؤال وأزمة الفكر التربوي – أنا أسأل.. إذن .. أنا أفكر**. بيروت. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.